أثر الثروة الزراعية على النمو الاقتصادي
في المملكة العربية السعودية

أ. شيماء حاسن القرشي
جامعة الطائف- المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أثر الثروة الزراعية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980- 2018م، ولتحقيق هذا الهدف تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، لتحليل الظاهرة قيد الدراسة وتفسيرها، والمنهج القياسي ويستند هذا التحليل إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). أظهرت النتائج عدم وجود علاقات تكامل بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، وانما توجد علاقات تكامل في الأجل القصير، حيث وجدت علاقة طردية بين إجمالي القيمة المضافة للثروة الزراعية والنمو الاقتصادي، وعلاقة عكسية بين إجمالي صادرات المواد الزراعية والنمو الاقتصادي، أوصت الدراسة بأهمية تكثيف الاستثمار في القطاع الزراعي، وتعزيز دور البحوث والارشاد الزراعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الثروة الزراعية، النمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية.

The impact of agricultural wealth on economic growth in KSA

Shaima Hasan Al-Qurashi
Taif University - Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

This study aims to identify the impact of agricultural wealth on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia during the period 1980-2018 AD, and to achieve this goal, the descriptive analytical method was used to analyze and explain the phenomenon under study, and the standard approach. (ARDL). The results showed that there are no integration relationships between the variables of the study in the long term, but there are integration relationships in the short term, where there was a direct relationship between the total value added of agricultural wealth and economic growth, and an inverse relationship between total exports of agricultural materials and economic growth, the study recommended the importance of intensifying investment in The agricultural sector, and strengthening the role of agricultural research and extension to achieve sustainable development goals.

Keywords: agricultural wealth, economic growth, Saudi Arabia.

1-1: المقدمة

يعتبر النشاط الزراعي من أقدم الأنشطة الاقتصادية التي شهدها التاريخ، من أهم فروع النشاط الإنساني، وأحد محددات تطور الحضارة الإنسانية، وتكتسب الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية على صعيد المحاصيل الزراعية أو الثروة الحيوانية مكانة مميزة ورائدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (عمرية، 2014، ص: 2).

يمكن لقطاع الزراعة التنسيق مع القطاعات الأخرى الإنتاجية من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، تقليص الفقر، وتحقيق الاستدامة البيئية، إذ يسهم قطاع الزراعة في تحقيق التنمية باعتباره نشاطاً اقتصادياً، وسبيلاً من سبل كسب الرزق، ومصدراً للخدمات البيئية، مما يجعل القطاع الزراعي أداة مهمة وفريدة من أدوات خلق واستدامة التنمية، ومن المكاسب المترتبة على الاستثمار في القطاع الزراعي ففي البلدان القائم اقتصادها على الزراعة، تستحوذ الزراعة على 29% كمتوسط من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الصناعات المرتبطة بالزراعة في سلاسل القيمة تشكل عادةً أكثر من 30% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول والبلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية. يساهم الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي لأنه مصدر من مصادر الدخل بالنسبة لغالبية الفقراء في المناطق الريفية، وهي فائقة

الأهمية على نحو خاص في أكثر من 10 بلدان من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء التي يبلغ عدد سكانها مجتمعين 200 مليون شخص(Zoellick ,2009, p: 2-5).

ونظراً للأهمية الاقتصادية والتنموية التي ترافق الثروة الزراعية، فإن الباحثة ستوضح أثر الثروة الزراعية على نمو الاقتصاد السعودي، أن قطاع الزراعة من القطاعات الحيوية لا يمكن الاستغناء عن هذا القطاع في توفير فرص العمل ونمو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة لتوفير الأمن الغذائي. بما يناسب رؤية 2030 التي تدعم المحافظة على البيئة والحد من التلوث بكافة أنواعه، وإيجاد الحلول المبتكرة لمواجهة التصحر والاستثمار في الثروات المائية من خلال الترشيد، واستعمال المياه المعالجة والمتجددة، وانشاء مشاريع لإعادة تدوير النفايات والحفاظ على الشواطئ والمحميات من أجل الارتقاء بمستوى جودة الحياة (رؤية "2030"، 2016).

1-2: مشكلة الدراسة

مما لا شك فيه تعاظم أهمية الثروة الزراعية في نمو الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد السواء، لا يمكن لاقتصاد أن ينهض دون الاستثمار في القطاع الزراعي كونه أحد أهم القطاعات إنتاجية وإضافة للقيمة الاقتصادية.

كانت الزراعة من المصادر الرئيسية لنمو اقتصاد شبه الجزيرة العربية، ومع اكتشاف النفط منذ أوائل العقد الثالث من القرن العشرين، بدأ يتراجع دور الزراعة في نمو الاقتصاد السعودي، ولأجل ذلك فإن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو أثر الثروة الزراعية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟**

1-3: فرضيات الدراسة

بناءً على الدراسات السابقة، وواقع الاقتصاد السعودي، يمكن للباحثة صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- يوجد علاقة طردية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجمالي القيمة المضافة للثروة الزراعية وإجمالي الناتج المحلي.
- يوجد علاقة طردية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجمالي صادرات المواد الزراعية وإجمالي الناتج المحلي.
- يوجد علاقة طردية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مساحة الأراضي الزراعية وإجمالي الناتج المحلي.

1-4: أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهمية من القيمة الاقتصادية التي تنجم عن ممارسة الأنشطة الزراعية، تعتبر الثروة الزراعية أحد أبرز مصادر نمو الاقتصاد، وتساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتقليص الاعتماد على النفط بما يتوافق مع رؤية 2030 نحو اقتصاد قائم على الاستدامة.

1-5: أهداف الدراسة

تهدف الباحثة من إعدادها وبحثها لتلك الدراسة، تحقيق عدداً من الأهداف المرجوة، ويمكن إبراز أهم أهداف الدارسة كما يلي:

أ- التعرف على التطور التاريخي للزراعة وأهميتها في تنمية المجتمعات المختلفة.

ب- التعرف على واقع الثروة الزراعية في المملكة العربية السعودية.

ج- إبراز أهم التجارب الدولية في مجال الثروة الزراعية وكيفية اشتقاق الدروس والعبر منها.

د- إظهار أثر الثروة الزراعية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

1-6: حدود الدراسة

يمكن للباحثة تقسيم حدود الدراسة كما يلي:

- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمنية: ستغطي الدراسة الفترة من عام 1980الى عام 2018م.

- الحدود الموضوعية: أثر الثروة الزراعية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

1-7: الدراسات السابقة

تعتبر موضوعات الثروة الزراعية والنمو الاقتصادي من أكثر الموضوعات حيوية، كونها تناقش طبيعة العلاقة بين قطاع منتج ومهم وتقدير حجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن توضيح أهم ما جاءت به الدراسات السابقة ومنها دراسة أبو حلوب **(2016)**هدفت إلى التعرف على واقع القطاع الزراعي الفلسطيني، حيث تم تحديد أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الزراعي الفلسطيني، استخدمت الدراسة المنهج القياسي وذلك من خلال بناء نموذج انحدار خطي متعدد لقياس محددات نمو القطاع الزراعي، وتمثلت المتغيرات المستقلة بإجمالي التمويل العام والخاص المقدم للقطاع الزراعي، معدل نمو القيمة المضافة، إجمالي الصادرات، الصادرات الزراعية البحتة، نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي العمالة الكلية، نسبة الأراضي المزروعة إلى إجمالي الأراضي. ومن أهم النتائج معاناة القطاع الزراعي الفلسطيني من جملة من العراقيل والتحديات، وتراجع مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني، وكذلك فإن حصة الزراعة من الموازنة العامة لا تزيد عن 1% في أحسن الظروف. يوصي الباحث بأنشاء صندوق التأمين الزراعي ليشمل كافة مخاطر الكوارث الطبيعية وتقلبات الأسعار وغيرها.

ولقياس أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي سنتناول دراسات كلا من: دراسة محمود والمنصور (2016) للسودان، أوذيني (2015) للجزائر، هدفت دراسة محمود والمنصور (2016) إلى بيان دور صادرات القطاع الزراعي خلال الفترة 1995-2014. استخدم المنهج القياسي لاختبار العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الزراعية، ومن النتائج التي توصل إليها أن صادرات القطاع الزراعي بشقيه ذات تأثير على الناتج المحلي الإجمالي، كما أن حجم الصادرات النباتية أكبر من حجم الصادرات الحيوانية، ولم تستثمر موارد صادرات البترول في تحسين أو النهوض بالصادرات الزراعية من خلال دعم البنى التحتية لها وتطوير وسائل الإنتاج. ومن أهم التوصيات تأهيل المشاريع الزراعية الكبرى المخصصة للصادر الزراعي، والاهتمام بتطوير الصناعات التحويلية للمواد الأولية بما يعكس الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة في السودان.

خلصت دراسة أوذيني (2015) إلى أن الاهتمام بالقطاع الزراعي في الجزائر هو مدخل للتنمية خصوصاً في ظل تراجع أسعار النفط وتذبذبها في السنوات الأخيرة، تعاني الجزائر من الأحادية في التصدير، أن 95% من صادراتها يعتمد على البترول. ومن أهم النتائج مفادها معاناة القطاع الزراعي من التهميش في الاستثمارات وحجم الدعم الممنوح له، حيث لا يتعدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام في أحسن الأحوال نسبة 12%، والذي رافقه ازدياد حجم الواردات الغذائية وارتفاع عجز الميزان التجاري، وزيادة التبعية نحو الخارج في توفير الغذاء، وعلى الرغم من توفر الإمكانيات الزراعية والطبيعية والبشرية والمالية في الجزائر إلا أن الإنتاج الزراعي النباتي ظل ضعيفاً.

أما دراسة **Zoellick (2009)** توضح دور قطاع الزراعة في تنمية المجتمعات والاقتصاديات المتنوعة، اقتصرت الدراسة على تحليل واقع المناطق الريفية في عدد من المناطق بالعالم، لإظهار التأثيرات الإيجابية للزراعة وكذلك استعراض بعض التأثيرات السلبية التي ترافق البيئة. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين تطور القطاع الزراعي بشقيه الثروة النباتية والحيوانية وبين نمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل وزيادة نسب التشغيل، إضافة إلى المحافظة على التنوع البيئي وامتصاص غاز الكربون والتقليل من مخاطر نقص الغذاء.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2016) هدفت إلى دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين التغير الذي يرافق المناخ وعلاقته بالزراعة وإنتاج الغذاء العالمي. خلصت الدراسة إلى وجود تأثير كبير للتغير المناخي على الأمن الغذائي، حيث يعاني 800 مليون شخص في العالم من نقص التغذية ومعظمهم من صغار المزارعين وصيادي الأسماك والرعاة، وسبب تضررهم هو ارتفاع درجات الحرارة والكوارث البيئية المرتبطة بتغير المناخ. كما يرافق التغير المناخي الإضرار بإنتاج الغذاء وأسعاره، أن القطاعات الزراعية مسئولة عن 70% من الاستخدام العالمي للمياه، كما أنها تؤثر بصورة مباشرة على صحة التربة والغابات وخدمات التنوع البيئي، وتتسبب القطاعات الزراعية في نحو 20-25% من الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري، يتسبب الإنتاج الحيواني بنحو ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الزراعية،

و78% من انبعاثات الميثان الزراعية. كما توصلت الدراسة إلى وسيلة من أجل منع الجوع، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي (المحاصيل، الإنتاج الحيواني، مصايد الأسماك، تربية الأحياء المائية) بنسبة 60% بحلول 2050، كما أن تغير المناخ سيؤدي في عام 2100 م إلى تراجع غلات الذرة بنسبة 20-45% وغلات القمح بنسبة 20-30% وغلات الأرز بنسبة 20-30% وغلات فول الصويا بنسبة 30-60%.

تتفق الباحثة مع نتائج الدراسات السابقة، والتأكيد على الدور الإيجابي للقطاع الزراعي على النمو الاقتصادي، ورغم التطور الاقتصادي ونمو قطاع التصنيع واقتصاد المعرفة إلا أن القطاع الزراعي لا زال يشكل ركيزة أساسية في نمو الاقتصاد ومصدر مهم للتنمية، ولا يمكن إغفال دوره، خصوصاً في ظل ارتفاع أعداد السكان وازدياد الطلب العالمي على الغذاء.

تتميز الدراسة في تخصصها الدقيق، ومحاولتها لتقدير العلاقة بين الثروة الزراعية والنمو الاقتصادي متمثلاً بإجمالي الناتج المحلي في المملكة، باستخدام الاسلوب القياسي من خلال برنامج الافيوز، امل من الباحثة للوصول إلى نتائج إيجابية وتوصيات تعزز من أثر قطاع الزراعة على النمو الاقتصادي، إضافة لسدها للفجوة البحثية والمتمثلة بنقص أعداد البحوث والدراسات التي تناولت القياس الاقتصادي لأثر الثروة الزراعية على نمو اقتصاد المملكة.

2-1: تطور الزراعة في الفكر الاقتصادي

يعود اكتشاف الإنسان للزراعة منذ فترة تتراوح ما بين 10,000 إلى 20,000 سنة، وخلال تلك الفترة استطاع الإنسان أن يعرف كيفية التحكم في إنتاجه لأول مرة، حيث ارتبطت حياة الإنسان في تلك الفترة بالأرض، واستقرت حياته، وجاءت مرحلة الزراعة بعد أن مر الإنسان البدائي بمرحلة جمع الثمار وصيد الحيوانات، وهي أولى مراحل النظم الاقتصادية، وتلت تلك المرحلة: مرحلة الرعي، قام الإنسان بتربية الحيوانات ومارس بعض الصناعات الخفيفة مثل غزل الصوف ونسجه (بلكبير وأقنيني، 2011، ص: 2).

كما تشير أدبيات البحث الاقتصادي أن الإنسان قديماً كان يُمارس الصيد، وجني الثمار دون أن يقوم بالزراعة، وتُعرف تلك المرحلة باقتصاد الجني، ثم تطورت وسائل الإنتاج الزراعي عندما اكتشف الإنسان القوة الإنتاجية للبذرة، وبدأ يمارس بإرادته زراعة البذور، وبدأ بالزراعة في منطقة الشرق الأدنى عام 1500 قبل الميلاد، ومع اكتشاف الزراعة وممارستها دخلت الإنسانية مرحلة تاريخية جديدة، وانتقل الإنسان من مجرد عنصر جامع لما تقدمه الطبيعة بصورة عفوية وطوعية إلى عنصر فاعل منتج أو بشكل أدق، فقد أضاف إلى نشاط الجني والجمع الذي يمارسه، نشاطاً إنتاجياً جديداً متزايد الأهمية باستمرار، ومنذ قدم التاريخ عرفت الحضارات الفرعونية والكنعانية واليونانية والرومانية الزراعة (أبو حلوب، 2016، ص: 32).

لقد تطورت الزراعة بتطور حياة الإنسان، وتزايد احتياجات الإنسان وتناميها بشكل جعل الأرض مصدر الثروة الأهم خصوصاً في القرن السابع عشر، إذ اعتبر الفيزيوقراط (الطبيعيين) الأرض وحدها المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية، كون أن الزراعة هي النشاط المنتج وأن بقية الأنشطة كالصناعة والتجارة أنشطة عقيمة غير منتجة، وأن العائد من محصول الأرض يفوق الثروة التي تُستهلك في عملية الإنتاج الزراعي (يسري، 1998، ص: 131).

احتلت الزراعة المركز الرئيسي في اقتصاديات العالم حتى منتصف القرن التاسع عشر، إذ عمل معظم السكان بالأنشطة الزراعية، وساهمت في الدخل القومي من خلال تلك الأنشطة (عجمية، 1980، ص: 13).

شهدت الزراعة تطوراً كبيراً خصوصاً في القرون الأربعة الأخيرة، حيث شهدت نشوء العديد من المدارس الفكرية والاقتصادية، والتي تناولت دور القطاعات الاقتصادية المختلفة في نمو الناتج وتنمية الاقتصاديات، وموقع كل قطاع اقتصادي من العائد الكلي للنمو الاقتصادي وللثروة القومية، ومن أشهر تلك الأفكار: الفكر التجاري المركنتالي، الفكر الطبيعي الفيزيوقراط (أنصار الزراعة)، الفكر الكلاسيكي، الفكر الكينزي، وبالإضافة إلى الفكر الإسلامي كونه يسبق الأفكار الاقتصادية الحديثة.

ويمكن إبراز مكانة الزراعة في الأفكار الاقتصادية على النحو التالي:

أ- الفكر التجاري:

تكمن فلسفة التجاريين بأن قوة الدولة وثروتها تتحدد من خلال امتلاكها للمعادن النفيسة مثل الذهب والفضة، لذلك ركزوا على زيادة ثروة الدولة من التجارة الخارجية على حساب الصناعة والزراعة والتي يرونها بأنها نشاطات ليست منتجة، تعتبر الزراعة عندهم بأنها نشاط عقيم لا قيمة له في توليد الدخل، ونمو

الثروة قياساً بالتجارة والتي يتولد عنها تكدس المعادن الثمينة كالذهب والفضة، وبسبب ذلك ظهر الاستعمار وسياسات إفقار الدول المجاورة أو ما يُسمى إفقار الجيران (الحبيب، 1985، ص: 76).

ب- الفكر الفيزيوقراط (الطبيعيين) (أنصار الزراعة):

يعتبر الطبيعيين بأنهم الأكثر تركيزاً على القطاع الزراعي، إذ اعتبروا الزراعة النشاط الوحيد في توليد الدخل القومي، والنشاط الأكثر إنتاجاً، في حين أن الصناعة والتجارة رغم أهميتها الاقتصادية إلا أنها أنشطة عقيمة لا يتولد بسببها قيم اقتصادية، لذلك قسم الفيزيوقراط المجتمع وفقاً للإنتاج إلى ثلاث طبقات يمكن إبرازها على النحو التالي (أبو عيدة وشعبان،2009، ص: 15):

- طبقة المزارعين: وهي الطبقة الوحيدة المنتجة بكونها الوحيدة التي تحقق منتجاً.
- طبقة الملاك: وهي عبارة عن طبقة غير منتجة وغير عقيمة.
- طبقة رجال الصناعة والتجارة: وهي الطبقة العقيمة غير المنتجة، لجهة أن هؤلاء لا يضيفون قيماً اقتصادية جديدة أثناء قيامهم بأنشطتهم الصناعية والتجارية، قياسا بالذين يعملون بالزراعة، حيث يخلقون قيم إضافية.

ج- الفكر الكلاسيكي التقليدي:

اهتم الكلاسيك بالقطاعات الإنتاجية في المجتمع ومن ضمنها الزراعة، واتفق الكلاسيك على أن التراكم الرأسمالي هو أمر مركزي وفعال في عملية التقدم الاقتصادي، وتحقيق الثروة ونادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الصناعي والتجاري، لأن ذلك وفقاً لتفسيراتهم يعرقل النمو، اعتبر الكلاسيك أن الأساس في زيادة الثروة يكمن في رفع الإنتاجية والتركيز على عناصر الادخار وتراكم رأس المال والصناعة كمحفزات لنمو إنتاجية العمل (القريشي, 2008, ص: 115).

د- النظرية الكينزية:

يُعتبر جون ماينارد كينز من أشهر علماء الاقتصاد في القرن العشرين، استطاع تفسير ظاهرة الكساد الكبير (1929-1932) وإيجاد حلول لها من خلال زيادة تدخل الدولة النشط في الاقتصاد، يرى كينز أن مستوى الطلب الكلي الفعال يتحدد عند مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، مما يعني إمكانية وجود البطالة والتضخم خلافاً للكلاسيك الذين يعتقدون بأن الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل والتوظيف الكامل. أن التوازن قد يحدث عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، وقد ركز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، ويعتبر الاستثمار الكثيف في القطاعات الاقتصادية الحقيقية كالزراعة والصناعة والبنية التحتية إحدى الحلول التي وضعها كينز للخروج من الأزمة الاقتصادية (المغربي، 2014، ص:41)

هـ- الفكر الإسلامي:

أولى الفكر الإسلامي اهتماماً متزايداً في الظواهر الاقتصادية، حيث دعا الإسلام وفي مواضع كثيرة إلى تشجيع العمل والإنتاج الحقيقي وتنمية القطاعات ومنها الزراعة، فالإسلام من الناحية الفكرية يحث ويدعو إلى العمل والإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة، واعتبر العمل بحد ذاته قيمة إنسانية راقية، وربط بها كرامة الإنسان وشأنه، وركز الإسلام على الزراعة لما لها من دور في تنمية المجتمعات، قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم- "ما مِن مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ منه طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ؛ إِلَّا كانَ له به صَدَقَةٌ"، كما فضل الإسلام الإنفاق الإنتاجي على الإنفاق الاستهلاكي حرصاً منه على تنمية الإنتاج وزيادة الثروة، ودعا الإسلام إلى استصلاح الأراضي واستغلالها وزراعتها وعدم تركها مواتاً (العمر،2003، ص:146).

2-2: تجارب دولية رائدة في تنمية الثروة الزراعية

تتنوع التجارب الدولية التي أعطت اهتماماً نوعياً للثروة الزراعية، ومن أوائل التجارب الدولية وأكثرها أهمية هي تجربة رسول الله – صلى الله عليه وسلم- نظم الرسول قضايا الزراعة والتجارة والحرف، وحث على العمل والإنتاج (العمر، 2003، ص:142).

ومن التجارب الحديثة تجربة اليابان، اهتمت اليابان بتنمية الأرياف، وتوفير المال اللازم لتمويل التنمية، وركزت السياسة اليابانية على تقديم القروض، وتدريب الفلاحين، وتقديم الاستشارات لهم، واهتمت

اليابان في تجربتها في تنمية الريف على القيم اليابانية التي تزيد من قيمة الأسرة، والتعاون (الزهراني،2016، ص:1).

كما تُعتبر التجربة الماليزية من أهم التجارب الدولية، اعتمدت على دعم القطاع الزراعي وتنمية الأرياف كوسيلة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، و تتمثل الإجراءات الحكومية المتخذة في ماليزيا بالاعتماد على الذات وعدم الارتهان للقروض الخارجية، والانطلاق من الاعتماد على الريف والزراعة في التنمية الاقتصادية، وتم التركيز على المطاط وزيت النخيل، والاستفادة من تجربة اليابان، الرشد وعدم التبذير والإسراف، وهي خاصية يحث عليها الإسلام ويدعو إليها، والمحافظة على الأسرة باعتبارها أهم لبنة في بناء المجتمع، ودعم برامج الأسر المنتجة وتجارب المشروعات الصغيرة، وتجارب الزراعة الحديثة المعتمدة على التنقيط والتقنيات الحديثة، وتجارب السياحة الريفية، والسياحة الثقافية (الزهراني، 2016، ص:2-5).

وفي بنجلادش هناك تجربة محمد يونس مؤسس بنك الفقراء، وتعتبر من أكثر التجارب نجاحاً في تنمية الزراعة بمنح القروض بأنصاف للنساء والرجال، وتقوم فلسفة التنمية على سياسة استهداف الفقراء وذوي الدخول المحدودة أفقر الفقراء، وبدون ضمانات كافية خلافا لإجراءات البنوك التقليدية والتي تقوم بإبعاد الفقراء، تعتمد فلسفة التمويل الأصغر على الواقع وليس على النظريات الاقتصادية، ويمكن اشتقاق الدروس والعبر من تلك التجارب والاستفادة منها (سعيد والبساط،2007، ص:165).

3-1: تطور الثروة الزراعية في المملكة العربية السعودية

قطاع الزراعة قبل فترة السبعينيات يتصف بصغر حجم الحيازات الزراعية، وتفرقها وعدم ثبوتها، واستخدام المزارعون الاساليب البدائية مما نتج عنه انخفاض الانتاج الزراعي كماً ونوعاً (الزهراني ومنير،2009، ص:112). شهد قطاع الزراعة نمواً ملحوظاً مع بداية خطط التنمية في عام 1970م، عن طريق زيادة الانتاج الزراعي، ومن سياسات دعم قطاع الزراعة توفير القروض ومبالغ مالية لتشجيع المزارعين، وإعانات المعدات والآليات الزراعية، واستيراد مستلزمات الإنتاج والأسمدة، وتوزيع الأراضي البور (وزارة الاقتصاد والتخطيط،1400، ص:32).

الشكل رقم (1-3): تطور القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية للفترة 1980-2018م.

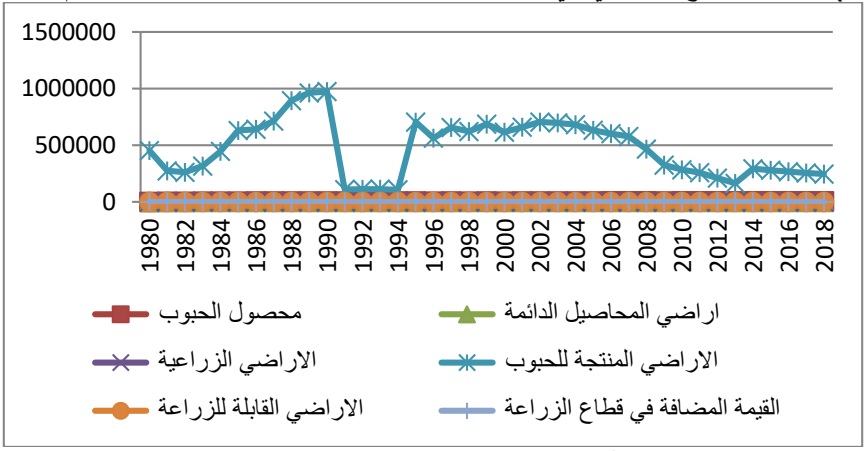

المصدر: The World Bank (2018).

يتضح من الشكل رقم (1-3) تذبذب المؤشرات الكلية في القطاع الزراعي في المملكة، وتعتبر أراضي المحاصيل الدائمة منخفضة جداً كنسبة إلى إجمالي مساحة الأراضي، بينما تبلغ مساحة الأراضي الزراعية نحو 80.76 % من مجمل مساحة الأراضي، ورغم تلك النسبة المرتفعة إلا أن الأراضي القابلة للزراعة تتراوح ما بين0.87 % إلى 1.59% من مجمل الأراضي، أن نسبة مساهمة الزراعة من إجمالي الناتج تراوحت ما بين0.98% إلى2.22 % وهي نسبة منخفضة، مما يعني أن هناك ضرورة ملحة لزيادة الاستثمار في الزراعة كمدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانعكست نسبة المساهمة المنخفضة للزراعة إلى انخفاض عدد العاملين تراوح ما بين 8% إلى 3% من إجمالي عدد المشتغلين (البنك الدولي، 2018).

3-2: الثروة الزراعية وعلاقتها بنمو الناتج المحلي الإجمالي

تساهم الثروة الزراعية بتأثيرات مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت القيمة المضافة للثروة الزراعية من 12,172 مليون ريال سنة 1980 إلى 60,617 مليون ريال سنة 2018، حيث ارتفعت القيمة المضافة للثروة الزراعية بحدود 3.98 مرة وهذا انعكس بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي ارتفع من 547,381 مليون ريال سنة 1980 إلى 2,949,457 مليون ريال سنة 2018 وخلال الفترة 1980-2018 فقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بحدود 4.45 مرة (البنك الدولي، 2018).

يظهر الشكل رقم (2-3) تذبذب الصادرات من السلع الزراعية إلى إجمالي صادرات السلع، تراوحت ما بين 0.01% إلى0.12% بينما بلغ متوسط صادرات المواد الزراعية إلى إجمالي صادرات السلع خلال الفترة 1980-2018 نحو0.04 % تسعى خطة التنمية إلى الاهتمام بالمحاصيل ذات القيمة المضافة العالية، والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية، بما يحقق المقومات الاساسية لجودة الحياة (وزارة الاقتصاد والتخطيط،1438، ص:35).

الشكل رقم (2-3): مؤشرات الثروة الزراعية في المملكة العربية السعودية للفترة 1980-2018.

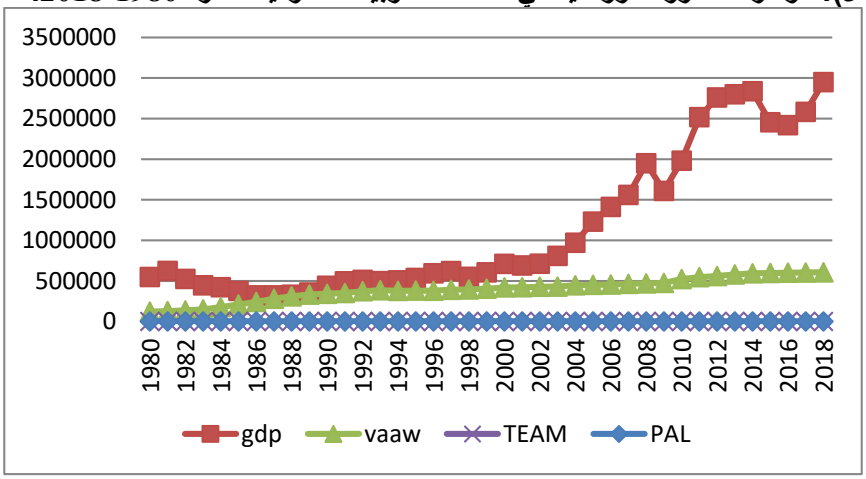

المصدر: The World Bank (2018).

4-1: الجانب التطبيقي للدراسة

تستخدم الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، الذي قدم من قبل Pesaran, *et al.*,2001)، تم جمع البيانات من قاعدة البنك الدولي وذلك للفترة (1980– 2018). يسعى نموذج الدراسة إلى قياس تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في (القيمة المضافة للثروة الزراعية، نسبة إجمالي صادرات المواد الزراعية من إجمالي صادرات السلع، نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي) على المتغير التابع المتمثل في (إجمالي الناتج المحلي).

وعليه يمكن صياغة النموذج على النحو التالي:

$$GDP = \beta_0 + \hat{a}_1\ VAAW + \hat{a}_2 TEAM + \hat{a}_3 PAL + U$$

حيث أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

β_0 : الحد الثابت.

β_1 , β_2 , β_3 : الحدود الثابتة للمتغيرات المستقلة.

VAAW: إجمالي القيمة المضافة للثروة الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

TEAM: إجمالي صادرات المواد الزراعية كنسبة من إجمالي صادرات السلع.

PAL: مساحة الأراضي الزراعية كنسبة من إجمالي مساحة الأراضي.

U: حد الخطأ العشوائي.

4-2 اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، يتم إجراء اختبار جذر الوحدة، والتأكد من أنها غير متكاملة من الدرجة الثانية، من خلال اختبار ديكي فولر باستخدام المربعات الصغرى المعممة -Dicky Fuller Generalized Last Squared (DFGLS) Test، يتضح من الجدول أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى، عند مستوى معنوية 1% و5%، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL.

جدول رقم (4-1) اختبار ديكي- فولر

ARDL Bounds Test			
F-statistic	Significance	I0 Bound	I1 Bound
6.001350	10%	2.72	3.77
	5%	3.23	4.35
	2.5%	3.69	4.89
	1%	4.29	5.61

Dicky-Fuller Generalized Last Squared Unit root test.					
Variables		In level		First difference	
		Intercept	Intercept & trends	Intercept	Intercept & trends
GDP	t-Statistic	-1.895259	-2.393356	-6.321559	-6.337100
	Prob.	0.0659	0.0219	0.0000	0.0000
VAAW	t-Statistic	-1.431386	-1.832424	-3.263491	-3.776208
	Prob.	0.1612	0.0754	0.0024	0.0006
TEAM	t-Statistic	-2.556429	-3.262272	-6.411415	-6.513070
	Prob.	0.0148	0.0024	0.0000	0.0000
PAL	t-Statistic	-1.013787	-1.640421	-1.973576	-2.496125
	Prob.	0.3176	0.1099	0.0561	0.0173

4-3: اختبار العلاقات التوازنية:

يتضح من الجدول رقم (4-2) أن قيمة F-statistics أكبر من الحد الأعلى- عند مختلف درجات المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج .

جدول رقم (4-2) اختبار العلاقة التوازنية

تشير نتائج الجدول التالي (4-3) أن جميع معاملات المتغيرات غير معنوية، حيث لا يوجد علاقة بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي وأي من المتغيرات المستقلة محل الدراسة في الأجل الطويل.

جدول رقم (4-3) اختبار العلاقة في الأجل الطويل

Estimated long run coefficients using the ARDL approach.

ARDL(4, 1, 3, 4) Selected based on Akaik Information Criterion, the dependent variable is GDP				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VAAW	42.714013	52.898301	0.807474	0.4294
TEAM	-2146.083344	3193.691024	-0.671976	0.5097
PAL	6.973371	5.705249	1.222273	0.2366

من خلال الجدول التالي (4-4) يتضح ان إشارة إجمالي القيمة المضافة للثروة الزراعية موجبة في الأجل القصير، تدل على وجود علاقة طردية (مستوى معنوية 1%)، ان زيادة إجمالي القيمة المضافة للثروة الزراعية بنسبة 143.09% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة1%.

ان إشارة إجمالي صادرات المواد الزراعية سالبة في الأجل القصير، تدل على وجود علاقة عكسية (مستوى معنوية 10%)، زيادة إجمالي صادرات المواد الزراعية بنسبة 1819.05% تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1%.

ان معامل مساحة الأراضي الزراعية غير معنوي، أي لا يوجد علاقة بين مساحة الاراضي الزراعية والناتج المحلي الإجمالي.

بلغت قيمة معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ (Prop=0.03، 0.25- = (-1) ECM) وهذا يعني أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه بنسبة 25%.

جدول رقم (4-4) اختبار العلاقة في الأجل القصير

Error correction representation for the selected ARDL model.				
ARDL(4, 1, 3, 4) Selected based on Akaik Information Criterion, the dependent variable is ΔGDP				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ΔVAAW	143.0963	61.10565	2.341786	0.0254
ΔTEAM	-1819.059	993.6369	-1.830708	0.0762
ΔPAL	-21.72928	21.21146	-1.024412	0.3131
ECM (-1)	-0.252177	0.117120	-2.153152	0.0387

ويتضح من نتائج جدول (4-5) لاختبار Breusch-Godfrey عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي بسبب ان قيمة مستوى المعنوية (0.3605) أكبر من 5%.

جدول رقم (4-5) اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.083937	Prob. F(2,17)	0.3605
Obs*R-squared	3.958478	Prob. Chi-Square(2)	0.1382

من خلال الجدول (4-6) لاختبار ARCH نجد أن قيمة مستوى المعنوية (0.3826) أكبر من 5%مما يعني عدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

جدول رقم (4-6) اختبار تجانس البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.783666	Prob. F(1,32)	0.3826
Obs*R-squared	0.812741	Prob. Chi-Square(1)	0.3673

ومن الشكل (4-1) لاختبارJarque– Bera نجد أن قيمة الاختبار (0.934) ومستوى المعنوية (0.626) تدل على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (4-1) الاحتمال الطبيعي للبواقي

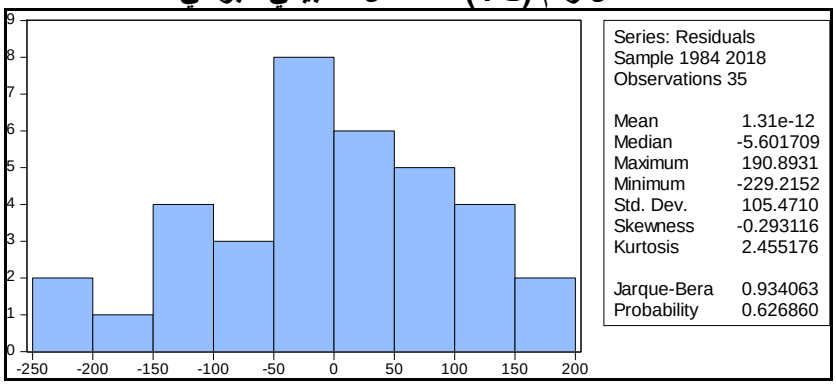

5-1: النتائج والتوصيات

يعد قطاع الزراعة المصدر الاساسي لكل أشكال الحياة على الأرض، ويمثل 80% من انماط التغذية، من خلال رؤية 2030 شهد قطاع الزراعة تطورات ملموسة في السنوات الأخيرة، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، توسيع القاعدة الإنتاجية، المحافظة على البيئة والقضاء على الفقر (رؤية "2030"،2016؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،2021).

تسعى الدراسة إلى إظهار أثر الثروة الزراعية على النمو الاقتصادي في المملكة للفترة 1980-2018م. توصلنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) إلى نتائج منها:

1- يوجد تأثير إيجابي لإجمالي القيمة المضافة للثروة الزراعية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. يساهم قطاع الزراعة في زيادة الرفاهية وخفض تكاليف المعيشة من خلال رفع مستوى كفاءة الانتاج وترشيد استهلاك الماء، وتوطين الوظائف وخفض معدلات البطالة (الفهيد،2017).
2- يوجد تأثير عكسي لإجمالي صادرات المواد الزراعية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. بسبب القضايا العالمية المستجدة التي يعاني منها قطاع الزراعة مثل: الجراد الصحراوي وجائحة كوفيد19. مما أشار الى أهمية تبادل المعارف بين المزارعين بما يساهم في أحداث ابتكارات محلية، وايضا تعزيز دور البحوث والارشاد الزراعي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،2021).
3- لا يوجد علاقة بين مساحة الاراضي الزراعية والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، بسبب انخفاض مساحة الأراضي الزراعية قياساً بحجم السكان، وانتشار التصحر الشديد في نصف مساحة الاراضي في العالم، مما يشير إلى أهمية ضمان الموارد النباتية للعالم لتوفير الأمن الغذائي والتصدي الى الجوع والفقر والحفاظ على صحة الانسان، بالإضافة إلى إسهامات الممارسات الزراعية والانتاجية المستدامة في الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،2021).

5-2: التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الباحثة، يمكن صياغة التوصيات على النحو التالي:

أ- أهمية تكثيف الاستثمار في القطاع الزراعي، وتقديم التسهيلات لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية من أجل زيادة الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الزراعية.

ب- العمل على توجيه المزارعين وإرشادهم من خلال الحملات التوعوية وبيان تأثير استخدام التكنولوجيا الزراعية في ترشيد استهلاك الماء، استغلال الأراضي القابلة للزراعة، واستيراد البذور الجيدة لزيادة حجم الإنتاج الزراعي، بما يتفق مع رؤية المملكة 2030.

ج- اشتقاق الدروس والعبر من بعض التجارب الرائدة عالمياً في مجال تنمية الثروة الزراعية، وتطبيق ما يتوافق منها.

قائمة المراجع

أبو حلوب، فادي (2016):"محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين: دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2014"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو عيدة، محمد؛ شعبان، عبد الحميد (2009):" تاريخ الفكر الاقتصادي"، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.

أوذيني، عبد الكريم (2015):"أثر تنمية الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الشهيد حمة لخضر، ولاية الوادي، الجزائر.

بلكبير، خليدة؛ أقنيني، عقيلة (2011): الاقتصاد الأخضر: طريق العودة من الاقتصاد الافتراضي إلى الاقتصاد الحقيقي في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الخامس بعنوان الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، الجزائر.

الحبيب، فايز (1985):"نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"، الطبعة الاولى، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الزهراني، خضران بن حمدان؛ منير، صديق الطيب (2009):"الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية: الواقع والتطلعات"، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود.

الزهراني، عبد الرازق (2016):" تجارب عالمية في التنمية الريفية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (2016): متاح على: http://vision2030.gov.sa/download/file/fid/422

سعيد، مجدي؛ البساط، هشام (2007): "تجربة بنك الفقراء"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 30 (339)، 164- 167.

عجمية، محمد (1980): "التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

العمر، فؤاد عبد الله (2003): "مقدمة في تاريخ الاقتصاد الاسلامي وتطوره"، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الاولى، جدة، المملكة العربية السعودية.

عمرية، عبدالله (2014):" مدى إدراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر إخضاع هذا القطاع للضرائب"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الفهيد، خالد بن محمد (2017):" القطاع الزراعي ودوره في تنمية الاقتصاد السعودي"، ملتقى أسبار، 2017/10/16، متاح على: https://multaqaasbar.com/issue-weeks

القريشي، مدحت (2008):"تطور الفكر الاقتصادي"، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان.

محمود، سامية؛ المنصور، بابكر (2016):" أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1995-2014"، مجلة العلوم الاقتصادية،7 (1)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

المغربي، عيسى (2014):" الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو في الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2016): "علاقة تغير المناخ بإنتاج الأغذية والزراعة"، الأمم المتحدة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2021):"المؤتمر الدورة الثانية والأربعون، روما، 12-16يوليو/ تموز 2021، تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة الزراعة، 28سبتمبر/ أيلول –2 أكتوبر/تشرين الأول 2020"، متاح على: www.fao.org
وزارة الاقتصاد والتخطيط (1400): "خطة التنمية الاولى"، متاح على: https://www.mep.gov.sa/ar/development-plans
وزارة الاقتصاد والتخطيط (1438): "خطة التنمية التاسعة"، متاح على: https://www.mep.gov.sa/ar
يسري، عبد الرحمن (1998): "تطور الفكر الاقتصادي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

Pesaran, M. Hashem; Shin, Yongcheol and Smith, Richard J (2001): Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, 16(3): 289-326.

World Bank (2018): Data Bank, Available at: http://www.albankaldawli.org

Zoellick, Robert (2009): "Agriculture for Development: Overview", World Development Report 2008, World Bank, Washington, USA.